• الفصل الرابع

الأصداء فى الصحافة الإسرائيلية

رامى راغب الفرا

كانوا يظنون أن النبى المرسل بعد عيسى سيكون منهم، وحين جاء محمد (عليه الصلاة والسلام) برسالته، وهو من نسل إسماعيل، لا إسحاق، أنكروه وكفروا به. بل حاولوا، غير مرة، أن يغتالوا النبى، على أن الله خيب مسعاهم. وكانت أولى مرات الاغتيال الشاة المسمومة، والثانية بإلقاء الحجر عليه وهو جالس مرتكن إلى الحائط، ولكن الله أوحى إليه كاشفًا ما يخططونه، فتوقى القتل فى كل مرة.

منذ تكَوَّن الكيان الصهيونى عام ١٩٤٨م، والاغتيال لم يبارح سياسته، فقد شكل عصابات كـ (الهاجاناه) و (الشتيرن) و (الأرغون) للقيام بعمليات منظمة لاغتيال فلسطينيين، داخل الأراضى الفلسطينية قبل عام ١٩٤٨، أصلاً[١].

تعددت أشكال وأنواع الاغتيالات، فثمة اغتيال يتم من داخل الجماعة فى نفسها، واغتيال من جماعة تنفذه فى أخرى، وقد يكون الاغتيال ضمن مخطط سياسة دولة، وبمثابة إعدام بدون محاكمة.

الاغتيال هنا فى دراستنا هو ما يجرى بحق الشعب الفلسطينى، وقياداته السياسية من جانب العدو الصهيونى، الذى أيدته بعض الصحف «الإسرائيلية»، وعارضته أخرى «للمصلحة العامة»، على أقلام كتابها، وجماعة، وهم قلة، لم تؤيد الاغتيال كحل مريح، من وجهة النظر «الإسرائيلية»، «لصراع» الانتفاضة.

حق الإنسان فى الحياة هو حق أساسى، لا يمكن المساس به، فعلى سبيل المثال، هناك بعض الحقوق المرتبطة بالقانون «الإسرائيلى»: كرامة الإنسان، حرية الإنسان، بمقتضى «البند الثانى» من القانون فإنه لا يجوز «المساس بحياة الإنسان، أو جسده، أو كرامته، وذلك لأنه إنسان»، القانون ينص باختصار على أن هناك حقوقًا أساسية مثل «الحق فى الحياة»، و «الحق فى الكرامة»، وتلك الحقوق لا يمكن مسها، أو سلبها، حتى ممن ليسوا مواطنين فى تلك الدولة، كما نص عليه القانون «الإسرائيلى».

لكن الحكومة «الإسرائيلية»، والقانون «الإسرائيلى» ما هما إلا لوحة، جميلة، معلقة أمام العالم فحسب.

ما جعل الكاتب الإسرائيلى ياعيل شتاين يؤكد «أن السياسة الإسرائيلية لم تستجب، ولو بشرط واحد من تلك الشروط المفصلة...، ولذلك فإن السياسة، (الإسرائيلية)، هى سياسة غير قانونية»[٢].

الاغتيال من منظور أخلاقى «إسرائيلى»

لا يوجد دستور فى العالم يقر الاغتيال؛ لأنه، ببساطة، مناف لكل القيم الإنسانية والأخلاقية، التى تمنح «الحياة» قداسة ما بعدها قداسة. فلا يقوم بالاغتيال إلا مجرمون، لا يرون وسيلة فى حل مشاكلهم إلا القتل، مثل العصابات الصهيونية، التى ذكرناها آنفًا، والتى أنشأت دولة «إسرائيل». هذا هو حال «الإسرائيليين»، دائمًا ينظرون لأنفسهم ككيان محاط بالعداوة من كل العالم، ولا يأبهون بما حولهم، ورغم أنهم يعيشون فى هذا العالم، فإنهم لا يلتزمون بشىء من القوانين، والتقاليد، والأعراف التى تحكم العلاقات الدولية بين المجتمعات، والشعوب، والدول. إنهم ينظرون للعالم، كل العالم، على أنه «الجوييم»، (الأغيار)، أو كل الناس ما عدا اليهود، «ولا يحفل الإسرائيليون كثيرًا به كامتداد لأغراض «باركوكبا»[*][٣].

(*) قائد التمرد اليهودى على الإمبراطورية الرومانية، بين عامى ١٢٥، ١٣٢ بعد الميلاد.

لقد خلعت الأساطير الصهيونية والسياسة «الإسرائيلية» عن الشعب الفلسطينى أية معان إنسانية أو كيانية اجتماعية قومية، فأصبح الفلسطينيون إما «غائبون» أو «قتلة وإرهابيون»، «ولقد جسد ازدياد انحياز الإسرائيليين لليمين الأصولى الدينى، أو العلمانى، منذ مجىء مناحم بيغن إلى السلطة عام ١٩٧٧، مضمون الصراع الحاد الذى ينقسم فيه الإسرائيليون»[٤] إلى خيارين إما نموذج الدولة بمفهومها الواسع وتفاعلاتها ومصالحها، وإما الاستمرار فى كيان يمثل اليهود، فحسب، اعتمادًا على أن إسرائيل قامت لتكون «دولة اليهود»، دون سواهم.

لقد أكد المؤرخ فرانكلين لويس فورد أن «عمليات القتل السياسى هى عمليات شريرة من الجانب الأخلاقى، وليست لها فائدة من الناحية السياسية»[٥].

فيما ذهب كاتب «إسرائيلى» آخر إلى القول «بدون حل عسكرى لحرب الاستنزاف الفلسطينية لن يكون لنا مستقبل فى الشرق الأوسط»[٦].

أما البروفيسور، عميد كلية العلوم الاجتماعية، بالجامعة العبرية، نحمان بن يهودا، يقول: «إن عمليات القتل السياسى تحتاج أن يكون لها نتائج على أرض الواقع، وليس بالضرورة النتائج التى تمت من أجلها تلك العملية»[٧]. (وسيكون لنا رد على ذلك، فيما بعد). إن «إسرائيل» حسب الكاتب «الإسرائيلى» ياعيل شتاين «لم تنفذ سياسة الاغتيالات فى أعقاب الانتفاضة الحالية، التى بدأت فى نهاية سبتمبر ٢٠٠٠، بل تنفذها منذ أكثر من ٣٠ عامًا فى الأراضى المحتلة، وفى دول أخرى»[٨].

أخطاء!!

كانت أهم تلك الأخطاء المحاولات الـ ٢٠ لاغتيال القيادى الفلسطينى فى حركة حماس/ عضو المكتب السياسى، خالد مشعل، وكانت آخر تلك المحاولات ما وصفها التقرير بأنها «فضيحة مخابراتية»، ووصفها نحىء باخور، الكاتب «الإسرائيلى»: «بأنها محاولة صبيانية لتسميم زعيم حماس خالد

مشعل، أدت إلى الإفراج عن الشيخ أحمد ياسين، وإنهاء قصة الحرب مع الأردن».

وأدت إلى إقالة طاقم الموساد «الإسرائيلى» جميعه[٩] (فسر هذا كخطأ، وليس كمعارضة لسياسة الاغتيال، والخطأ يتم كى لا يتكرر، مرة أخرى). وهذا ما أراده آسى ديان، ابن موشى ديان، وزير الحرب «الإسرائيلى» المعروف، تحت عنوان ندوة «الانتفاضة ورصد الحماقات»[١٠].

ولأن الدراسة مركَّزة على الانتفاضة الثانية، وبالأخص من ٩/ ١١/ ٢٠٠٠، بداية تنفيذ سياسة الاغتيال، اغتيال أحد كوادر «حركة فتح» البارزين فى الضفة الغربية، الشهيد حسين عبيات، فإننا سنقوم بالتركيز على هذه المدة من الزمن، ففيها أعلنت «إسرائيل» مسئوليتها عن تنفيذ تلك السياسة، ولكن بعد ذلك تحولت سياستها إلى التنفيذ الصامت، حيث امتنعت «إسرائيل» عن الاعتراف، أو الإنكار المعلن لتدخلها فى عمليات الاغتيال التى تم تنفيذها بعد ذلك.

غالبًا ما تخطئ «إسرائيل» فى تنفيذ عملية الاغتيال، فقد تغتال شخصًا آخر، غير المطلوب اغتياله، وقد تنجح فى اغتياله، ولكنها تقتل معه العشرات من الأبرياء.

«فمنذ ٩/ ١١/ ٢٠٠٠ قامت «إسرائيل» بقتل خمسة عشر شخصًا، (ويزيد) أثناء تنفيذ عملية الاغتيال، ستة منهم لم يكونوا هدفًا للاغتيال، (والعدد تقريبى، وقابل للزيادة وليس للنقصان)... فعلى سبيل المثال، حين أقدمت «إسرائيل» بكل ما فى الجريمة من بشاعة على اغتيال الأمين العام لحزب الله، السيد عباس الموسوى، (١٦/ ٢/ ١٩٩٢)، مات معه فى الحادث زوجته، وابنه البالغ من العمر الخامسة، وخمسة من الحراس الذين كانوا برفقته»[١١].

بعد اغتيال المهندس يحيى عياش، أحد أقدر الكوادر فى الجناح العسكرى لحركة حماس، كتائب الشهيد عز الدين القسام، وأحد الرجال الذين كانوا يشكلون خطراً جسيمًا، ويبثون الرعب بين صفوف «الإسرائيليين»، كانت العمليات الاستشهادية المتوالية التى آلمت «إسرائيل» إلى آخر مدى.

لذلك يتساءل نحيء باخور، ما هى الحكمة فى استئناف هذه السياسة؟ وهو يرى أن سياسة الاغتيالات لم تقدم أى فائدة لأمن «إسرائيل» بل أسفرت عن أضرار بالغة.

لماذا الاغتيال قرار خاطئ؟!

لأن القرار الخاطئ بمن سيتم اغتياله يتم اتخاذه بشكل بالغ السرية، لذلك لا يمكن معرفة ما إذا كان هذا الشخص هو المقصود، أم لا . . . . وليس فى إطار الإجراء القانونى الذى يفحص المعلومات المخابراتية التى يرتكز عليها هذا القرار، ولا يسمح بعرض شهادات الشخص المستهدف بالقتل، التى ترخص الاتهامات ضده، لذلك نجد أن معظم المعلومات المخابراتية هى معلومات غير أمينة، لأنها تصب باتجاه واحد لا غير، هو إدانة الضحية المستهدفة، ولا شيء سواه.

«وفى الظروف الحالية فإن نسبة الخطأ مرتفعة للغاية، بسبب نقص الوضوح تجاه (تورط) الفلسطينيين ضد (إسرائيل)، والتقارير الإعلامية تؤكد بأن هناك خلافًا بين جهاز الأمن العام، وشعبة المخابرات فى الجيش «الإسرائيلى» (أمان) تجاه مسئولية رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات حيال الأحداث الأخيرة»[١٣].

توافق آراء

كشفت صحيفة «معاريف» خطة «للموساد»، و«الشاباك»، توقفان بها الانتفاضة، وقد وصفت «معاريف» هذا المخطط «بجرائم النازية» وقالت: «إن أجهزة المخابرات (الإسرائيلية) تورطت فى جرائم عصابات، وتناست قضايا الأمن القومى، وبدأت تلك الجرائم بسلسلة من الاغتيالات السياسية لقادة الانتفاضة والفدائيين من «فتح، حماس، الجهاد، والجبهة الشعبية، وانتهت بقتل النساء الحوامل، والأطفال الرضع»[١٤].

فى تقرير من أجهزة الاستخبارات، ناقشه رئيس الوزراء «الإسرائيلى» السابق، إيهود باراك، ولجنة مصغَّرة من الكنيست أكد اغتيال أكثر من ٢٢ قائدًا

من قادة العمل الفدائى الفلسطينى، فى الفترة ما بين ٩ تشرين الثانى/ نوفمبر ٢٠٠٠، ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠، وجميع الاغتيالات تمت من خلال ما أسماه بـ «كمائن مدبَّرة»[١٥].

وقد هاجمت وزيرة التعليم فى حكومة إيهود باراك، شولاميت آلونى، رئيس الوزراء «الإسرائيلى»، آرييل شارون، والوزير موفاز، واصفة إياهم «بالسفاحين مصاصى الدماء، صناعتهما القتل، دون اعتبار للدين، أو التراث أو الإنسانية أو للسامية»[١٦].

لعل التفسير المناسب لأقوال آلو يخار، أن ما رأته من مشاهد دموية فلسطينية، كان مفزعًا، فلم يسبق أن رأت مشاهد كهذه، مرت على شعب من شعوب العالم، فحرك ذلك فى نفسها عاطفة إنسانية، مما جعلها مثالاً فى مجتمع ملىء بالكراهية والبغضاء، واستثناء يؤكد القاعدة!!

فيما ذهب الكاتب رون فوندك، إلى أن الوسيلة المناسبة لوقف النشاط العنيف للتنظيم (فتح) لا تكمن فى وقف أموال السلطة الفلسطينية، والقضاء على الزعماء السياسيين، والدخول إلى مخيمات اللاجئين، وإهانة الفلسطينيين، «أينما كانوا»، بل الوسيلة لذلك هى خلق أفق سياسى يستجيب لطموح معظم الجمهور «الإسرائيلى»، وللأهداف السياسية لفتح، فيجب بناء شراكة مع فتح/ التنظيم، وعدم محاولة تدمير ما هو غير قابل للهدم، التنظيم نفسه سيفكك العناصر العنيفة، داخله، بالضبط مثلما فعل قادة «فتح» عام ١٩٩٤م[١٧].

هكذا يريد الكاتب «الإسرائيلى»، من حكومته أن تدع مهمة تصفية القادة والكوادر الفاعلة فى أنشطة الانتفاضة للفصائل الفلسطينية نفسها، عبر النفخ فى نار الخلافات الداخلية، والتصدعات التى تعجل بسقوط البناء، الذى رأت أنه غير قابل للهدم «بالمعاول» الإسرائيلية، لكنه قد يكون قابلاً لذلك بمعول «فلسطينى»!

إلا أن مجموعة من الكتاب «الإسرائيليين»، وهم سلوى علينات، يارون كانو، وحنان شلاين، قالوا: إن كل الطرق التقليدية منيت بالفشل، فى محاولة

قمع الانتفاضة؛ لذلك قرر جيش (الدفاع) الانتقال للطرق التى تذكر بالأنظمة الظلامية. وفى «إسرائيل» يقبلون بطريقة الاغتيال بدون اعتراض، تقريبًا، ويضيفون قائلين: «رغم أن قرار الانتقال للطريقة لم يتخذ فى أى مجال وزارى مصغر، أو فى أية جلسة حكومية»[١٨].

ثمة آراء متباينة حول الذين اغتالتهم «إسرائيل»، من حيث درجة المشاركة الفعلية ضد «إسرائيل»، أو درجة مشاركتهم فى العمليات الاستشهادية.

سياسة إسرائيل هى سياسة القتل والإجرام، واغتيال المواطنين الفلسطينيين يشير إلى ضعفها وعجزها عن الدفاع عن نفسها.

«واغتيال زعيم الطرف الآخر لا يحل المشاكل بل يفاقمها. لم تقدم سياسة الاغتيالات أى فائدة لأمن إسرائيل، بل أسفرت عن أضرار بالغة، وإسرائيل كدولة قانون تفعل خيرًا إذا قضت على سياسة الاغتيالات»[١٩].

أما ما يثير شتفليتس الكاتب «الإسرائيلى»، فيعرض الموضوع من ثلاثة جوانب **أولها**: أن تكون عملية الاغتيال نابعة من عملية قتالية ضرورية وشرعية، بحيث تستند عمليات «التصفية»، على حد قوله، على «فلسفة أخلاقية شرعية وسليمة»[٢٠].

يبدو أن الحديث لا يدور عن عقوبة، أو انتقام، ولا حتى عن الردع، بل يدور الحديث حسب ادعاءات «إسرائيل» عن قتل من أجل الوقاية، «لذلك ليس ثمة عيب أخلاقى فى (التصفية)، شريطة أن تتأكد الدولة، وبصورة موضوعية ومهنية، بأن المعد للقتل منظَّم، ويشارك فى العمليات العسكرية (على حد قول نائب وزير الحرب)»[٢١]. وضرب مثالاً خياليًا على فتاة عمرها ٢٠ عامًا، وهى طالبة تجلس مع أصدقائها، وفجأة اقترب منها ظل أسود، وحز عنقها بسكين. ثم افترض، ليعطى الصورة منحى آخر، أن الطالبة جندية، تخدم فى وحدة استخبارية، مهمتها تشخيص أوساط فلسطينية تهدد أمن الدولة (فى هذه الحالة فإن الحديث يدور عن عملية قتالية ضرورية وشرعية).

الجانب الثانى: فى أخلاقيات الحرب، هناك قانون واحد للإسرائيليين، والفلسطينيين، «فالحرب بين دولتين، قوتين، لكل واحدة كفاءتها، أما فى فلسطين، فهناك طاغية، ومطغى عليه، وبغض النظر. بالنسبة للإسرائيليين، فهو يقول إن المجندة هى ضوء كشاف محكم، ودقيق يكشف عن المسلحين، الذين يهددون سلامتهم وأمنهم، وبالنسبة للفلسطينيين فهى (أى المجندة) ظل ثقيل على كرامتهم وحريتهم، وحياتهم، قنبلة موقوتة تثبت نجاعتها، يوميًا، بل كل ساعة»[٢٢].

يطرح شتفليتس التساؤل التالى: «هل يعنى ذلك أن عمليات (التصفية) الموضعية هى معيبة أخلاقيًا فى كل الأحوال»!

(نعم، وبالتأكيد معيبة أخلاقيًا؛ لأن العدو لم يقصد أن تكون وقائية، فالعمليات الاستشهادية لم تكن إلا رد فعل على الهمجية «الإسرائيلية»، وقد أسرف العدو فى تنفيذ الاغتيالات لنشطاء الانتفاضة، وألحق الموت فى كل اغتيال بالعديد من المواطنين العزل، فضلاً عن الوحشية التى اتسمت بها عمليات الاغتيال، وقد هدف العدو أن تتم طريقة الاغتيال بطريقة استعراضية، تعيد له ولأجهزته بعضًا من الهيبة التى افتقدها، والمثال على ذلك، كأن يدخلوا إلى قرية، ويتوغلوا فيها لخطف مناضل أو اغتياله، واستخدام «أفخاخ» أمنية لاستدراج مناضلين ومجاهدين لاغتيالهم. ولعل أبرز مثل قريب حدث فى مدينة الصمود (خان يونس)، بتاريخ ٧/ ١٠/ ٢٠٠٢، حين دخلت دبابات العدو، بعد منتصف الليل حى الأمل، غربى المدينة، ثم توغلت حتى وصلت مسجد «الكتيبة»، بحثًا عن نشطاء من حركة «حماس»، وباقى الحركات، فى هذه الأثناء قتلت اثنين من المقاومين، وما إن تجمع الناس عليهما، حتى أطلقت مروحية أباتشى الأمريكية صاروخًا أسقط ما يزيد على الخمسة عشر شهيداً.

لنعود، مجددًا، إلى شتفليتس، فقد أجاب عن تساؤله بـ«لا يعنى بالضرورة فى بعض الأحيان (الاغتيال) يكون بمثابة الشر الضرورى أثناء «الحرب»، ومن الصواب تفضيلها على عمليات أوسع، من شأنها أن تمس بصورة غير متناسبة بالأبرياء.

أما الجانب الثالث والأخير، فتحدث عن وجود «إسرائيل» وبما أن وجودها غير مهدد، بأى شكل من الأشكال، وأن المواجهة الحالية هى «حرب التحرير» للفلسطينيين، وليست كذلك بالتأكيد ـ حرب التحرير ـ «لإسرائيل»، فقد طلب أن يدور الحديث، وأن يلقى النظر إلى قتل رجال «فتح» والسلطة الفلسطينية فى سياراتهم، وأمام بيوتهم، وعلى مرأى من أفراد عائلاتهم، كسياسة معيبة من ناحية قيمية وضارة وطنيًا، على المدى البعيد. لأنها تستند إلى الافتراض بأن حياة الفلسطينيين هى رخيصة إلى درجة أن إسرائيل تحكم عليهم بالموت.

وهى ضارة وطنيًا، «لأن قتل القتلة يعتبر عقبة كأداء أمام السلام (السلام الوهمى)، المستقبلى بين الأمم المتنازعة (اليهود ليسوا أمة)، والسلام على الأقل حسب الدعاية الانتخابية، هو أمنية للإسرائيليين»[٢٣].

تعارض آراء

بينما يرى بعض الكتاب «الإسرائيليين» ـ وهم قلة على أية حال ـ ألا تلوث «إسرائيل» يديها بدماء الفلسطينيين، حيث تدعو أغلبية الكتاب «الإسرائيليين» إلى تكثيف عمليات الاغتيال والاعتقال التى تنفذ ضد نشطاء المقاومة الفلسطينية، وقد وجدت هذه الدعوات صداها فيما كشفت عنه «يديعوت أحرنوت» (٣/ ٩/ ٢٠٠٢)، من أن الجيش «الإسرائيلى» يدرس، حاليًا، إقامة قوة مستعربين خاصة جديدة، والتى تسمى دوفدوفان(*)[٢٤].

على أن ينحصر عمل هذه المجموعة فى الأساس فى الاختطاف، واغتيال النشطاء الفلسطينيين، ما يؤكد عليه المحلل العسكرى ليديعوت أحرونوت، أليكس فيشمان: «لكى تتم تصفية الخلايا السرطانية يجب الوصول إلى الرأس»[٢٥]. دون أن يهتم فيشمان، أو من سواه، بمصائر أولئك الذين يسوقوهم حظهم العثر لأن يكونوا فى مكان تنفيذ جريمة الاغتيال، التى غالبًا ما تتم فى مكان عام يعج بالمارة، أو فى بيت الضحية، الذى يكون بين زوجته وأطفاله، كما

(*) ثمرة الكرز بالعبرية.

حدث فى جريمة اغتيال القائد العسكرى للذراع العسكرية، لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) «كتائب الشهيد عز الدين القسام»، الشهيد صلاح شحادة. التى تمت بإسقاط قنبلة زنة واحد طن على البناية التى تسكنها عائلة شحادة، ما أدى إلى استشهاد تسعة أطفال، إضافة إلى شحادة وزوجته.

لقد ادعى شارون، الذى هنأ بـ «العملية الناجحة»، أنه لو عرف بأن ثمة أشخاصًا أبرياء فى منطقة القصف، لما كان قد صدق على العملية، مع العلم أن «الشاباك» كان يركز على المبنى ـ لمدة طويلة ـ الذى يسكن فيه شحادة، وقد وصفوا الشقة بأنها «شقة الاختباء»، أى ليست المكان الذى يقيم فيه مع أسرته، وذكر الشاباك «أن المعلومات عن الحركة داخل المنزل، دلت على أن الرجل (صلاح شحادة) معتزل بصحبة اثنين من مقربيه، ولكن فى كل مرة يصل إلى المبنى أشخاص آخرون، منهم إحدى زوجاته، وعدد من أولاده»[٢٦].

لا ندرى كيف يمكن لجهاز مثل «الشاباك» المعروف بالدقة فى تتبع المعلومات، لا يعرف أن الشقة التى سيتم قصفها هى منزل شحادة، وقد أقام، فيها قبل استشهاده بأسبوعين، لكنها الأقوال التى تقطر كذبًا، ويراد للرأى العام العالمى الغاضب أن يصدقها، وهو ما نجده، أيضًا، على لسان موشى يرأون، حين يقول: «لقد بدءوا يفهمون (الغرب)، اليوم، أن العنصر الرئيس والوحيد، تقريبًا، لعدم الهدوء فى العالم، سواء فى آسيا أو فى إفريقيا، بل فى أوروبا، هو الإسلام المتعصب، والذى تكمن نواته القوية فى العالم العربى، الملىء بالموارد»[٢٧].

إنه التحريض السافر، الذى لا يكتفى بالتحريض على الفلسطينيين، لب مشكلة «إسرائيل»، بل يمتد إلى محيطهم الأوسع: العرب والمسلمين، بحيث لا يبقى للفلسطينيين سند، ولا مدد!.

«فى عملية اغتيال صلاح شحادة قتل ١٥ مدنيًا فلسطينيًا، من بينهم تسعة أطفال ورضع»[٢٨]، هكذا كتب حاييم تصادوق، ففى رأيه أن «عملية غزة» لم تكن ناجحة عسكريًا، أما من الناحية السياسية فهى «عملية يائسة لحكومة لم

تنجح فى تحطيم (الإرهاب)، وتضطر طيلة الوقت إلى رفع درجات ردها العنيف»[٢٩].

بينما ذهب ران أدليست إلى أن «شحادة»، يستحق الموت بناءً على أقواله وأفعاله، مطالبًا بأسلوب الحوار مع التنظيمات، مع «تصفية» من يستحقون الموت[٣٠]. الذين هم الغالبية العظمى من الشعب الفلسطينى، الذى طالما صرحت جولدا مائير بأنه «ليس له وجود».

«إن سياسة التصفية، التى تسلكها الحكومة فى الشهور الأخيرة لم تحقق الهدف منها، إذ ينبغى على الحكومة أن ترد الصاع صاعين لكل من يحاول الاعتداء على مواطنيها... والطريقة الوحيدة لتحقيق قوة الردع ليست أن يدفع الفدائى حياته ثمنًا لفعلته فحسب، بل وحياة عشرات من زملائه الأعضاء، والأمر لا يقتصر على قادة المنظمات والرءوس الكبيرة، بل أيضًا الأسماك الصغيرة»[٣١].

لا نعرف من سيبقى من الشعب الفلسطينى، بعد أن تنتهى الحكومة «الإسرائيلية»، كما يطلب إليها الكاتب، من تصفية «الفدائيين والعشرات من زملائهم، إضافة إلى قادة الفصائل، والرءوس الكبيرة، والأسماك الصغيرة»، نخشى أن نقول: إنه عندئذ لن يكون فى فلسطين أحد يوفر للكاتب، ولحكومته، فرصة ممارسة جرائمهم الدموية، عليه!

لقد كشفت استطلاعات الرأى العام التى قام بها نتان ذاهيفى «أن ٨٧٪ من الإسرائيليين من عمر ١٠ إلى سنة يعتقدون أن العربى الطيب هو العربى الميت»[٣٢].

لأن «العرب والمسلمين يريدون إبادتهم تبعًا لأوامر دينهم»! «وأنهم يفهمون جيدًا لغة القوة، اضربهم، اقتلهم، يحترموك، وإن بسطت لهم وجهك أبادوك»[٣٣].

هكذا ينظر «الإسرائيليون» للعرب، بمن فيهم أولئك الذين أرادوا خلع عروبتهم وإسلامهم، ملتحقين بخدمة عدو أمتهم، موقعين «تحالف كوبنهاجن»، وما عداه من التحالفات المشبوهة.

يقول المحلل الإستراتيجي الإسرائيلي المعروف زئيف شيف إن «سياسة تصفية القيادات مبررة ويجب استمرارها، وأن لا ترتدع عنها شريطة أن تستجيب لعدة معايير[٣٤]:

أولاً: أن توجه ضد من لهم صلة بتنفيذ، وتخطيط، أو إصدار أوامر لأعمال القتل، وليس ضد زعماء سياسيين. **ثانيًا:** أن تركز أساسًا، على عمليات وقائية. **وثالثًا:** أن يتخذ القرار بشأن كل حالة على مستويات، وبعد فحص جذرى»[٣٤].

وهذا حقًا ما لا يجرى اليوم!

فالعمليات تقوم على أساس انتقامى، وعقابى، وجماعى، ويتم التعامل معها ببلورة تكتيك إعلامى مع الأحداث، كما يقول عاموس هرئيل، بمعنى أنه حين لا تكون العملية مرتبطة بإطلاق نار، يمتنع الناطق العسكرى عن الرد، وحين تجرى محاولة لاعتقال نشطاء (مثل حادث غوش قطيف)، ويتم إطلاق النار، تروِّج «إسرائيل» تفسيرها للحادث، وتشارك فى النشاطات الموضعية الموجهة ضد النشطاء الكبار»[٣٥]. من هذه الأجهزة المشاركة الوحدة التى تعمل بالتعاون الوثيق مع «الشاباك»، وهى الوحدة التى اغتالت الناشط الحمساوى، هانى أبو بكرة، بتاريخ ١٤/ ١٢/ ٢٠٠٠، فى غوش قطيف.

يضيف هرئيل «إن مقتل النشطاء الكبار دفع رفاقهم إلى اتخاذ قواعد الحيطة والحذر... وثمة شك فيما إذا كانت الاغتيالات ستؤدى إلى تخفيض حوافزهم بالقيام بعمليات، ومع ذلك فإن هذه العمليات تثير الخوف وسط السلطة»[٣٦].

استياء

تعليقًا على زيارة رئيس الوزراء «الإسرائيلى» «شارون» لبرلين، وباريس، قال

الكاتب عيران يتضنبرون؛ «أعرب المتحدث باسم الخارجية الفرنسية عن اعتقاده بأن سياسة التصفية الجسدية غير شرعية، خاصة حينما تصدر عن دول ذات سيادة»[٣٧].

«وفى ألمانيا وباقى دول الاتحاد الأوروبى، أصيبوا بالصدمة من الإرهاب الذى تمارسه الدولة»[٣٨].

هنا يكتفى الكاتب بنقل موقف الدول التى قام رئيس حكومته بزيارتها، دون أن يقدم لقرائه أسباب هذا الموقف، كاشفًا عن أعينهم أغطية الدعاية الكاذبة التى تروجها الحكومة لدى «الإسرائيليين»، الذين لا يجدون فى أنفسهم الرغبة فى بذل قليل من الجهد لكشف الحقيقة المختفية، تحت تلال الأكاذيب التى يشترك فيها شارون، إضافة إلى من يقدم نفسه كـ «زعيم المعارضة الإسرائيلية»، نعنى، رئيس حزب ميرتس «اليسارى»، يوس ساريد، الذى عقب على عملية اغتيال الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، أبو على مصطفى، (آب/ أغسطس ٢٠٠١)، مكتفيًا باعتبارها «تصعيدًا خطيرًا»![٣٩].

فيما ظهر من يتحدث، عقب عملية اغتيال «أبو على مصطفى»، عن «الحماقة» التى سوف تجر ردودًا قاسية على إسرائيل، فكتب المعلق العسكرى فى صحيفة يديعوت أحرونوت: «من وجهة نظر عسكرية، فإن «إسرائيل» الآن فى صيرورة التدهور، فردًا على الاغتيال، فتح الفلسطينيون النار على مستوطنة غيلو، والذى أطلق النار من هناك يعرف أنه يتوسل ردًا إسرائيليًا»[٤٠].

وضع مرير، والدماء فى كل مكان من جثث الشهداء، مناظر يندى لها الجبين، يتكلل الحزن «بوصول محمد دحلان (١٥/ ١٢/ ٢٠٠٠) مهرجان فى الطيبة»[٤١]، كدليل من حسن النية من الحكومة (الإسرائيلية)، «ولماذا محمد دحلان بالذات!، ولم يكن فى ذلك الوقت أى تأثير للانتخابات والمفاوضات السياسية على نشاطات الجيش الإسرائيلى»[٤٢].

فقبل أسبوع اعتبروا فى إسرائيل دحلان «الرجل السيئ» فى المواجهات مع الفلسطينيين، «وأبلغ عن دور رجاله فى العمليات، فإذا استطاع دحلان الدخول

إلى إسرائيل، بدون إذن رغم توصية النائب شارون باغتياله، فهذا هو الدليل الساطع على الآمال التى تعلقها الحكومة بإحداث انطلاقة سياسية»[٤٣].

ولا يخفى موشيه زاك الكاتب «الإسرائيلى» استياءه من تصريحات بعض المسئولين عن العمليات التى يقوم بها الجيش، ويسأل قائلاً: «من سحب قائد المنطقة الوسطى إسحاق إنيان من لسانه ليعلن على الملأ عن «تصفية حسين عبيات، قائد كبير فى التنظيم!»[٤٤]، فهو يرى عدم التصريح ليس خوفًا من الانتقام، ذلك لأن الفلسطينيين لا تعوزهم المبررات لعمليات ضدهم، بل لعل ما يسعى إليه الكاتب، ولم يذكره خجلاً أو مكرًا، هو الاختباء والتخفى وراء الجريمة، كى لا يكون فى المستقبل دليلاً على الأفعال، والجرائم المشينة التى ارتكبت فى حق الشعب الفلسطينى.

مغالطات

يقول البروفيسور نحمان بن يهودا: «إن عمليات القتل السياسى فى حاجة إلى أن يكون لها نتائج على أرض الواقع، وليس بالضرورة النتائج التى تمت من أجلها تلك العملية»[٤٥].

هذا تأييد صريح للاغتيال من بروفيسور فى الجامعة العبرية، كل ما يهمه ماذا كان وقعها فى نفوس الناس؟ وهل ساعدت فى الحد من العمليات الاستشهادية داخل الأراضى المحتلة؟ وإلى أى مدى؟ هذا ما يبحث عنه، وهذا ما يعنيه، أما مصائر البشر، فهذا أمر تافه، لدرجة ألا يشغل بال بروفيسور جامعى!!

يقول فى مكان آخر: «عندما تقوم بعض الجماعات الإرهابية بعمليات الإرهاب السياسى، وتركز نشاطها على القتل السياسى، فإن نهايتها تأتى دائمًا من الداخل»[٤٦].

وعليه فإن «البروفيسور» يجد أن عمليات القتل السياسى تكون محمودة، بل مطلوبة، طالما قامت بها يد «إسرائيلية». أما إذا «تطاول» الفلسطينيون، وحاولوا الدفاع عن وجودهم، بقتل من يبغى اقتلاع جذورهم من أرضهم، فإن

«البروفيسور» يعتبر هذا «إرهابًا»، يهدد أصحابه بأن نهايتهم قريبة، بل الأدهى من ذلك تأكيده أن هذه النهاية ستأتى من الداخل، هكذا يتمنى، وليس كل ما يتمناه البروفيسور يدركه!، خاصة إذا كان يزعم بأن الادعاء الفلسطينى القائل إنه ليس ثمة فارق بين سياسة التصفية، التى تقوم بها «إسرائيل» وبين الإرهاب السياسى، الذى يقومون به، هو أمر مغروس فى الدوافع السياسية»[٤٧].

الاغتيال يستدعى تجميع وتركيز استخبارات الشاباك، وجيش الدفاع، وإعداد وحدات خاصة لتنفيذ المهمات، ما يجعل الأمر يصب، ضمن الإطار القانونى، فى مصلحة «الدولة الديمقراطية»، وسياستها الإجرامية «إسرائيل».

إن عملية الاغتيال للفلسطينيين تزيد من المقاومة، وسيكون للفلسطينيين رد أشد إيلامًا مما كان حتى الآن، والضربات تلو الضربات تزيد من حدة الانتقام، ولا يعرف أحد كيف ومتى سيأتى هذا الانتقام.

إن الشعب الفلسطينى، على مدى تاريخه النضالى، لا يملك سوى المقاومة سبيلاً، أولاً وأخيرًا، سلاح المقاومة كخيار إستراتيجى، وليس كما يقول البعض، المتآمر على الشعوب العربية، إن «السلام هو الخيار الإستراتيجى».

أما نحن فللمقاومة نمضى، وللمقاومة نهتف، وكل مقاوم للاحتلال هو شهيد محتمل.

***

الهوامش:

(1) WWW.aljazeera.net/programs/opinions/articles/2001/9/9-1-1htm

(٢) ياعيل شتاين، سياسة الاغتيالات الإسرائيلية، إعدام بدون محاكمة، مركز بتسليم، ترجمتها إلى العربية: **مختارات إسرائيلية** (القاهرة)، ع٨٤، ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠١، ص١٧ ـ ٢٣.

(٣) د. أحمد ثابت، القضاء الإسرائيلى يدعم عنصرية المذابح! **مختارات إسرائيلية** (القاهرة)، ع ٩٠، يونيو/ حزيران ٢٠٠٢، ص ١١٨ ـ ١٢٠

(٤) **المرجع نفسه**.

(٥) ليلى جاليلى، قتل أم تصفية؟، **هآرتس**، ١٨/ ١٠/ ٢٠٠١، ترجمتها العربية فى: **مختارات إسرائيلية** (القاهرة)، ع ٨٣، نوفمبر/ تشرين الثانى ٢٠٠١، ص ٦٣ ـ ٦٤.

(٦) يرائيل هرئيل، **هاآرتس** ٩/ ١١/ ٢٠٠٠، ترجمتها العربية فى: **القدس العربى**، (لندن)، ١٠/ ١١/ ٢٠٠٠.

(٧) جاليلى، **مرجع سبق ذكره**.

(٨) شتاين، **مرجع سبق ذكره**.

(٩) نحىء باخور، **يديعوت أحرونوت** ٢٧/ ١١/ ٢٠٠٠، انظر ترجمتها العربية فى: **القدس العربى**، (لندن)، ٢٨/ ١١/ ٢٠٠٠م.

عبير عطية، أخطاء وحماقات إسرائيل، **صباح الخير** (القاهرة)، ٢١/ ٥/ ٢٠٠٢، ص٧.

(١٠) **صباح الخير**(القاهرة)، ٢١/ ٥/ ٢٠٠٢، ص٦.

(١١) شتاين، مرجع سبق ذكره.

(١٢) **المرجع نفسه**.

(١٣) عبير عطية، سياسة الموساد لإنهاء الانتفاضة، **صباح الخير** (القاهرة)، ٩/ ١/ ٢٠٠١، ع ٢٣٤٩، ص١٧.

(١٤) **المرجع نفسه**.

(١٥) فاطمة العطار، وزيرة التعليم الإسرائيلى تعترف: نحن سفاحون وقتلة، **صباح الخير**، (القاهرة)، ١٦/ ٤/ ٢٠٠٢، ع ٢٤١٥، ص١٦.

(١٦) رون فونداك، **يديعوت أحرونوت**، ٢٦/ ٣/ ٢٠٠٢، ترجمتها إلى العربية فى: **القدس العربى**، (لندن) بتاريخ ٢٧/ ٣/ ٢٠٠٢م.

(١٧) كول هزمان ٢٦/ ١٢/ ٢٠٠٠، ترجمتها إلى العربية فى: **القدس العربى**، (لندن)، ٢٩/ ١٢/ ٢٠٠٠م.

(١٨) باخور، **مرجع سبق ذكره**.

(١٩) مائير شتفليتش، **يديعوت أحرونوت**، ١٧/ ١/ ٢٠٠١، ترجمتها العربية فى: **القدس العربى**، (لندن)، ١٨/ ١/ ٢٠٠١.

(٢٠) **المرجع نفسه**.

(٢١) **المرجع نفسه**.

(٢٢) **المرجع نفسه**.

(٢٣) **القدس العربى**، (لندن)، ٩/ ٩/ ٢٠٠٢م.

(٢٤) أليكس فيشمان، **يديعوت أحرونوت** ٢٦/ ٧/ ٢٠٠٢، انظر ترجمتها العربية فى: **مختارات إسرائيلية** (القاهرة)، ع ٩٢، أغسطس/ آب٢٠٠٢، ص٦٠.

(٢٥) **المرجع نفسه**.

(٢٦) موشى يرأون، الاعتراف بالخطر الحقيقى، **هاتسوفيه**، ١٠/ ١٠/ ٢٠٠١، انظر ترجمتها العربية فى: **مختارات إسرائيلية** (القاهرة)، ع ٨٣، نوفمبر/ تشرين الثانى ٢٠٠١، ص٤٤.

(٢٧) حاييم تصادوق، **يديعوت أحرونوت**، ٢٨/ ٧/ ٢٠٠٢، انظر ترجمتها العربية فى: **مختارات إسرائيلية** (القاهرة)، ع٩٢، أغسطس/ آب ٢٠٠٢، ص٦٢.

(٢٨) **المرجع نفسه**.

(٢٩) ران إيدليست، يأس يقابله يأس، **يديعوت أحرونوت**، ٢٨/ ٧/ ٢٠٠٢ انظر ترجمتها العربية فى: **مختارات إسرائيلية** (القاهرة)، ع ٩٢، أغسطس/ آب ٢٠٠٢، ص٥٨.

(٣٠) شالوم تسورئيل، ميزان دموى سلبى، **هاتسوفيه**، ١١/ ١١/ ٢٠٠١، انظر ترجمتها العربية فى: **مختارات إسرائيلية** (القاهرة)، ع ٨٤، ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠١، ص٤٦ ـ ٤٧.

(٣١) نتان زاهيفى، ٥٪ من اليهود يعتبرون العربى «إنسانا»!، **معاريف**، ترجمتها إلى العربية: **الوفد** (القاهرة)، ١٥/ ٨/ ٢٠٠٢، ص٨.

(٣٢) **المصدر نفسه**.

(٣٣) زئيف شيف، **هآرتس** ١٠/ ١/ ٢٠٠١، ترجمتها العربية فى: **القدس العربى**، (لندن)، ١١/ ١/ ٢٠٠١.

(٣٤) عاموس هرئيل، **هآرتس**، ١٧/ ١٢/ ٢٠٠٠، ترجمتها العربية فى: **القدس العربى**، (لندن)، ١٨/ ١٢/ ٢٠٠٠.

(٣٥) **المصدر نفسه**.

(٣٦) عيران تيقبرون، أوروبا أصيبت بالصدمة من الإرهاب الإسرائيلى، **يديعوت أحرونوت**، ترجمتها العربية فى: **الأهرام** (القاهرة)، ٢٠/ ٧/ / ٢٠٠، ص١١.

(٣٧) **المرجع نفسه**.

(38) Arabic@bbc.co.uk visited 2/9/2002

(٣٩) نافذ أبو حسنه، الدم الذى يوحد المناضلين، **الشاهد** (طرابلس)، ع ١٩٢، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١، ص ٤٦ ـ ٤٩.

(٤٠) هرئيل، **مرجع سبق ذكره**.

(٤١) **المصدر نفسه**.

(٤٢) **المصدر نفسه**.

(٤٣) موشيه زاك، **معاريف**، ١٣/ ١١/ ٢٠٠٠، انظر ترجمتها العربية فى: **القدس العربى**، (لندن)، ١٤/ ١١/ ٢٠٠٠م.

(٤٤) جاليلى، **مصدر سبق ذكره**، ص٦٣.

(٤٥) **المصدر نفسه**.

(٤٦) **المصدر نفسه**.